

فقال ابو حنيفة والشافعي واجد لا يقع الا
واحدة وقال مالك يقع الثلاث فان قال ذلك
للمدخول بها وقال اوردت اهما بها بالثانية والثالثة
فقال ابو حنيفة ومالك يقع الثلاث وقال
الشافعي واجد لا يقع الا واحدة ولو قال لعمر
المدخول بها انت طالق وطالق وطالق فقال
ابو حنيفة والشافعي يقع واحدة وقال
مالك واجد يقع ثلاثا **فصل** واختلفوا
في طلاق الصبي الذي لا يعقل الطلاق فقال
ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقع وعن احمد
روايتان اظهرهما انه يقع واختلفوا في طلاق
السكران فقال ابو حنيفة ومالك يقع وعن
الشافعي قولان اصحهما يقع وعن احمد روايتان
اظهرهما يقع وقال الطحاوي والكرخي من
الحنفية والزرني وابونور من الشافعية انه
لا يقع **فصل** واختلفوا في طلاق
المكره واعتاقه فقال ابو حنيفة يقع الطلاق
ويحصل الاعتاق وقال مالك واجد لا يقع
اذا نطق به دافعا عن نفسه واختلفوا في
الوعد الذي يغلب على الظن حصول ما توعد
به هل يكون اكرها فقال ابو حنيفة ومالك

والشافعي نعم وعن احمد ثلاث روايات احدها
كذهب للجماعة والثانية اخيارها الخرق لا
والثالثة ان يكون بالقتل او يقطع طرف فاكراه والا
فلا واختلفوا في ان الاكراه هل يخص بالسلطان ام لا
فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره
كلص او متغلب وعن احمد روايتان احدهما لا يكون
الاكراه الا من السلطان والثانية كذهب مالك
والشافعي وعن ابو حنيفة روايتان كالمذهبين
فصل واختلفوا فمن قال لزوجه
انت طالق ان شاء الله فقال مالك واجد يقع
الطلاق وقال ابو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا
فيما اذا شل في الطلاق فقال ابو حنيفة والشافعي
واحمد يثنى على اليقين وقال مالك في المشهور عنه
يغيب الايقاع **فصل** واختلفوا في
المريض اذا طلق امراته طلاقا باينا ثم مات من
مرضه الذي طلق فيه فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد تراث الا ان اباحنيفة بشرط في امرتها ان
لا يكون الطلاق عن طلب منها وللشافعي قولان
اظهرهما التراث والى حتى تراث على قول من يورثها
فقال ابو حنيفة تراث مادامت في العدة فان
مات بعد انقضاء عدتها لم تراث وقال احمد تراث

والشافعي